الدكتورة ليلى بلقاسم

أستاذ محاضر "ب"

السنة الثانية ماستر تاريخ المغرب العربي المعاصر

مقياس: الثورة الجزائرية.

المحاضرة : 01

وضع الجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية:

01- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (M.T.L.D):

بعد إطلاق سراح مصالي الحاج بتاريخ 11 أوت 1946[1] تواصل مصالي الحاج مع الجماهير الجزائرية التي تعلقت بأهدافه واجتمعت حول مطالبه، فكان لزاما على قيادة الاتجاه الاستقلالي البحث عن أساليب وطرق جديدة في ظل الحفاظ على المطلب الرئيسي وهو الاستقلال التام للجزائر إذ تغيرت طريقة تحقيقه لدى بعض أعضاء الحزب منهم الشباب خصوصاً كــ: لامين ذباغين وحسين لحول الذين أشرفوا على قيادة الحزب في فترة اعتقال مصالي الحاج، حيث طالبوا بضرورة بداية التفكير في العمل العسكري بإنشاء تنظيم سرّي[2] في اعتقادهم أنّ تحقيق مطالبهم تستحيل بالكفاح السياسي. وبعد وُصول مصالي الحاج إلى الجزائر 13-10-1946 طرحت على قيادة الحزب عدّة قضايا منها الوضع الشرعي للحزب والمشاركة في انتخابات 10-11-1946 حيث دعا فريق من المناضلين إلى إعادة تكوين حزب يدافعْ عن أهداف الحزب وفريق آخر أمثال محمد خيضر ولامين ذباغين إلى إبقاء نشاطات الحزب في سرّية والتفكير في إتباع النهج العسكري، ليقرر مصالي الحاج السماح بالمشاركة في الانتخابات وتكليف جناح بالتفكير في العمل المُسلح في المقابل رفضت إدارة المُحتل ترشح حزب الشعب الجزائري في الانتخابات تحت هذا الاسم[3] ، فتم اقتراح اسم جديد وهو " حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" كغطاء شرعي يسمح له بعقد الاجتماعات والترشح. وانطلاقا من ذلك أصدر صحيفة تُعبر عن مبادئه الاستقلالية في ظل توسيع نشاطاته لتشمل النساء والطلبة والشبيبة والعُمّال...

وقد شارك في الانتخابات التشريعية بقائمة سمّاهاَ " قائمة لتحرير الشعب الجزائري" ولكن فرنسا عمدت إلى سياسة المُناورة والتزوير لِتخوفهاَ من عناصر حزب الشعب الجزائري نظرا لشعبيتهِ الواسعة وبسبب ذلك لمْ يتحصلْ عناصر الحركة إلاّ على 05 مقاعد، في ظل هذا الجو قام مصالي الحاج بدعوة الحركة إلى عقد مؤتمرهاَ الأوّل 15-02-1947 وخلال جلسات المؤتمر ظهرت 03 مجموعات ليخرج المجتمعون بنقاط ثلاث تمثلت في :

- ✓ المحافظة على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في شكلها القانوني.
- ✓ المشاركة في الانتخابات
- ✓ تشكيل منظمة خاصة للعمل العسكري مهمتها تدريب الشباب تحضيرا للعمل الثوري.[4]

فكان ذلك بداية لمرحلة جديدة في مسيرة الحزب

02- المنظمة الخاصة : (L'Organisation Secret) :

---

[1] -Mahfoud, Kaddache : Ibid, T2, P : 753.

[2] -André, Nouschi : P : 145.

[3]- يحي، بوعزيز: نفس المرجع،ص: 28.

[4]-محمد، شبوب: نفس المرجع، ص: 283.

كان تأسيسها تحولا هاما في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية والانتقال من النضال السياسي إلى الكفاح المُسلح كنتيجة للسياسة القمعية الفرنسية والمُتابعات القضائية، وبعد المؤتمر الأوّل للحركة 15 و 16 فيفري 1947 كان القرار الذي تمخض عنه : إنشاء منظمة شبة عسكرية سرية[5] (**L'O.S**) تتولى الإعداد والتعبئة للثورة، وإنشاء لجنة خماسية مكونة من : مصالي الحاج، حسين لحول، لامين ذباغين، بوقادوم، أحمد بودة. عهد إليها اختيار وتعيين أعضاء اللجنة المركزية وبإنشاء المنظمة الخاصة 1947 وعين محمد بلوزداد " سي مسعود" رئيسا لها إذ يقبل في صفوفها كل من توفرت فيه شروط كالقوة البدنية والشجاعة والأقدمية في النضال والروح الوطنية والوعي السياسي والإيمان بالأسلوب الثوري مع تأدية يمين الولاء.

واثر تعيين محمد بلوزداد شرع في هيكلة المنظمة وكان مجموع المنخرطين 1500 موزعين عبر التراب الوطني في حين أعطيت الاستقلالية التامة للمنظمة الخاصة عن الحزب في الشؤون المالية و الإدارية حفاظاً على السير الطبيعي للنشاطات الرسمية لحزب الشعب الجزائري.

من انجازاتها تجنيد الشباب المتحمس للعمل المسلح الذي يشترط فيه التجربة النضالية وجمع السلاح عن طريق السوق السوداء والتهريب أغلبها يعود إلى بقايا الحرب العالمية الثانية، أمّا عن التدريب فقد بادرت إلى إقامة تربصين للتكوين العسكري الأوّل في جانفي 1948 والثاني أوت 1948، فما إن حلّت سنة 1948 كانت المنظمة الخاصة العسكرية على أتم الاستعداد للقيام بعمليات ثورية من اهماها الهجوم على بريد وهران يوم 07-04-1949 وأسفرت العملية على الاستحواذ على مبلغ مالي استعمل في شراء الأسلحة ومن بين المناضلين المشاركين أحمد بن بلة و أحمد بوشعيب ونميش جلول " بختي" ... إضافة إلى الهجوم على منجم الونزة بتبسة والهجوم على محافظة الشرطة ببودواو بالعاصمة.

ولاسباب مرضية خلف حسين آيت أحمد محمد بلوزداد إلى غاية 1949، وقد حملت فرنسا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية مسؤولية تنفيذ العمليات الثورية غير أنّ الحزب تبرأ من ذلك متهماً السلطات الفرنسية بتدبير المؤامرة ضده. ومن بين نشاطات المنظمة في ميدان السلاح والتموين الحصول على دفعة أولى من السلاحْ قدرت ب 300 قطعة من ليبيا أمّا الدفعة الثانية تمّ جمعها وشرائها من منطقتي الجزائر والقبائل وتمّ توزيعها على عدّة مخابئ بالمنطقة وقد تمكن حسين آيت أحمد ومحمد يوسفي من الحصول على جهاز إرسال واستقبال (**Emetteur -récepteur**) من مقر قيادة ايزنهاور بالجزائر. أمّا عن مساعي المنظمة في الإعداد للثورة على المستوى الخارجي فتمثلت في الاتصالات مع الحركة الوطنية المغربية من خلال الزيارة التي قام بها محمد يوسفي بتكليف من محمد بلوزداد إلى منطقة تندرارة في الجنوب الغربي المغربي كللن المهمة بجلب كمية من السلاح والاتصال أيضا مع الحركة التونسية ومع ليبيا ومصر .

---

[5] -Mahfoud, Kaddache : Ibid, P : 753.

تمّ اكتشاف المنظمة الخاصة 1950 رغم طابعها السري وقد تعددت الروايات إلاّ أنّ حادثة تبسة التي يتفق حولها الكثير من المؤرخين لتبلغ عدد الاعتقالات حولي 500 مناضل في صفوف الحركة الوطنية صودرت في حقهم أحكام مختلفة بين الأعمال الشاقة إلى السجن المؤبد وقد لاذا أغلبهم بالفرار في الخارج أو في الجبال.

المحاضرة02: اندلاع الثورة التحريرية وتطورها إلى غاية 1956 / بيان اول نوفمبر 1954 دراسة لمحتواه:

أمام حالة الإفلاس السياسية وتعفن الأوضاع الاجتماعية وتحمس الشعب إلى الكفاح المسلح، الذي كان يخوضه التونسيون وشعوب الهند الصينية، ما زاد في فكرة تعميق القيام بالثورة المسلحة، أما عن الأسباب المباشرة التي دفعت المناضلين إلى الكفاح المسلح:

أولا: انقسام حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

ثانيا: ظهور اللجنة الثورية للوحدة والعمل وتحملها لعبء الكفاح المسلح الذي وضع حدا للخلافات الحزبية وأعلنت الدخول في معركة التحرير.

01- **اللجنة الثورية للوحدة والعمل:** لما وقع النزاع الداخلي ذاخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (M.T.L.D) مع اوائل 1954 حاول الشباب الثوري أو يوفِقوا بين وجهة الطرفين المتنازعين: اللجنة المركزية والمصاليون، غير أنهم فشلوا في ذلك وشعروا أن جهودهم منذ 1947 سوف تضيع أما آماني الشعب الجزائري، لهذا قرروا الانفصال عن الطرفين المتنازعين، فشكلوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل (Comité révolutionnaire d’unité et d’action) خلفا للمنظمة الخاصة السرية.

تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 من طرف: محمد بوضياف، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط. وبعد تأسيسها اقترح مصطفى بن بولعيد تنظيم لقاء مع كريم بلقاسم وعمر آعمران للتنسيق والتعاون من اجل وضع حد لصراعات المصاليين والمركزيين، وحدد موعد آخر التقى فيه كريم بلقاسم واعمران وبن بولعيد، ونوقشت قضية التنسيق والتعاون للإعداد للثورة المسلحة. تمّ الاجتماع في منزل بوكشورة الاسكافي حيث نوقشت قضية تقسيم الجزائر إلى مناطق حددها بوضياف كالتالي:

الأوراس النمامشة، الشمال القسنطيني، الجزائر الوسطى، وهران، حيث وضحا كل من كريم بلقاسم وعمر أعمران مركز واهمية منطقة القبائل.

02- التحضير للثورة المسلحة :

أ- **اجتماع 03 جوان 1954:** حضره كل من ديدوش مراد ومحمد بوضياف وابن بولعيد وابن مهيدي وبيطاط وكريم بلقاسم وعمر أعمران في حي القصبة، عين على إثره محمد بوضياف رئيسا للجنة الثورية للوحدة والعمل.

ب- **اجتماع 22 إلى 25 جويلية** 1954: تمّ في منزل إلياس دريش بحي كلو صالامبي، دعا إليه 22 شخص، كان موضوع الاجتماع هو اتخاذ القرار الحاسم فيما يخص إعلان الكفاح المسلح، وتعيين رؤساء المناطق فيما أعطيت الإشارة للجنة الثورية للوحدة والعمل، لتباشر العمل الجدي وعين الرؤساء على الشكل التالي:

- مصطفى بن بولعيد: على المنطقة الأولى **أوراس النمامشة** يساعده البشير شيحاني وعباس لغرور وعجيل لعجول.
- ديدوش مراد: على المنطقة الثانية **السمندو أو الشمال القسنطيني** ويساعده كل من لخضر بن طوبال وعمار بن عودة.
- كريم بلقاسم: على المنطقة الثالثة **القبائل** ويساعده عمر أعمران.
- رابح بيطاط: على المنطقة الرابعة الجزائر الوسطى ويساعده الزوبير بوعجاج وسويداني بوجمعة وبوشعايب أحمد.
- العربي بن مهيدي: على المنطقة الخامسة **وهران** ويساعده عبد الحفيظ بوصوف وعبد المالك رمضان والحاج بن علا، وتركت منطقة الصحراء فيما بعد.

وفي وقت عمل اللجنة الثورية للوحدة والعمل اشتد الصراع بين المصاليين والمركزيين، فعقد المصاليون مؤتمرا في هورنو ببلجيكا من 14 إلى 16 أوت 1954، وأعلنوا فيه عن فصل مصالي وأحمد مزغنة ومولاي مرباح عن الحزب وأنشأوا جريدة الجزائر الحرة وأخذت الجريدتان تتبدلان التهم والسب. وهنا يسجل موقف اللجنة المركزية من اللجنة الثورية للوحدة والعمل، ومحاولات تثبيط المناضلين والمؤيدين لها من خلال اجتماع البليدة الذي جمع حسين لحول الامين العام للجنة المركزية مع محمد يزيد، وسمع محمد بوضياف باللقاء فأسرع إلى الاجتماع و واجهما وقال قولته المشهورة: " اسمع جيدا أن الثورة سوف تتم وتعلن بكم أو بدونكم بكم أو ضدكم، إنه أمر حتمي

لايقاوم والقاطرة تسير وليس هناك أحد يستطيع أو يوقفها أو يعترض طريقها، إنّ الثورة ستتم حتى ولو مع قرود الشفا.."

ج- **إجتماع 10 أكتوبر 1954:** جمع كريم بلقاسم وبوضياف وبيطاط وابن بولعيد وابن مهيدي وديدوش وبوعجاج، كان موضوع الاجتماع تحديد اليوم والساعة التي سيعلن فيها الكفاح والاسم الذي يعلن به.

ولقد اتفقوا على أن تعلن الثورة باسم جبهة التحرير الوطني وحددوا الاسباب والاهداف والوسائل والشروط وكلفوا بوضياف بتحريرها في منشور، واتفقوا على الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة الاثنين من الاول من نوفمبر 1954، واتفقوا على الالتقاء يوم 1954/10/22 لمراجعة المنشور الذي سيحرره بوضياف، وعندما طرحت مشكلة كتابة المنشور وسحبه على الآلة.

أعلن عمر أعمران بأن لديه آلة السحب في القبائل، ولكن لا يوجد من يحسن تشغيلها، وتعهد ديدوش مراد باستدعاء الصحفي القديم محمد العيشاوي الذي أخذ تدريبا طويلا على هذا العمل، الصحفي بباريس واستدعاه وسلمه إلى أعمران في سوق الخضر بالجملة في حي بلكور الذي اقتاده بدوره إلى كريم بلقاسم في اغيل ايمولة قرية زعموم ليقوم بالعمل المطلوب.

د- اجتماع 10/24/ 1954 : التقى فيه كل من مصطفى بن بولعيد –بوضياف- بيطاط- بن مهيدي- وديدوش- وكريم بلقاسم في منزل الاسكافي مراد بوكشودة بحي الرايس حميدو (بوانت بيسكاد سابقا) غرب باب الواد، وتمت مراجعة المنشور وتأكد اليوم والساعة المحددين لبدء العمل المسلح، وفي نهاية الاجتماع اتجه الست إلى مصور بشارع لامارن بباب الواد وأخذوا صورة تذكارية تاريخية، ثم افترقوا على أمل اللقاء بعد ثلاث أشهر لدراسة نتائج عملهم، والتحق رؤساء المناطق الخمس بأماكن عملهم، وغادر بوضياف الجزائر إلى جنيف يوم 1954/10/25 في طريقه إلى القاهرة باسم مزور وأخذ معه نسخة من البيان كتب بمداد مرئي بين سطور رسالة عادية،

وحرصوا قبل افتراقهم على أن لا يعلم أحد باليوم والساعة للموعدين إلا في الوقت المناسب وأبلغ رؤساء الأفواج بساعة الصفر قبل 48 ساعة لينظموا أنفسهم ورجالهم وخططهم ويحددوا أهدافهم ووسائلهم.

المحاضرة03: بيان الأوّل من نوفمبر دراسة لمحتواه :

يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 أهم وثيقة تأسيسية من وثائق الثورة الجزائرية، تعكس الخلفية الأساسية لمرجعية الجزائر، يستوجب فهم مضمونها الرجوع إلى آليات الحركة الوطنية ومختلف تشكيلاتها، لا زال محتفظا ببصمته التاريخية إلى اليوم منذ زمن صدوره ، حيث حملت جملة من المبادئ والقيم والحقائق والمعطيات يمكن حصرها فيما يلي:

- أنّ بيان أول نوفمبر 1954 نقل الحركة الوطنية من مرحلة التصور والرؤيا السياسة للقضية الجزائرية إلى مرحلة التطبيق الميداني بدعوته إلى تكريس الانتقال من العمل السياسي إلى العمل المباشر، واضعا حدا للتردد وانعكاساته على الحركة الوطنية.
- نضج التيار التحرري الاستقلالي.
- انقاد الحركة الوطنية مما آلت إليه من تأزم من خلال دعوة طرفي النزاع الحزبي والاتجاه إلى مصدر الثورة وهو الشعب وإلى الشعب لتحقيق الهدف الثابث في النضال الوطني المثل في استرجاع الاستقلال الوطني بالكفاح المسلح في ظل استعمار استيطاني سعى لاخفاء وجود الكيان الجزائري.
- يلاحظ القارئ ليبان الأول من نوفمبر 1954 أنه يضم ثلاث محاور أساسية:

الأول ظرفي يتمثل في الإشارة إلى العوامل والظروف التي دفعت أصحاب البيان إلى العمل المسلح.

الثاني الصراع مع الاستعمار ووضع الشروط الواجب توفرها لأي تفاوض مع السلطة الاستعمارية.

الثالث استرجاع الاستقلال والأهداف المستقبلية للثورة أي مبادئ وأسس الدولة الوطنية.

01- محتواه:

يحتوي بيان أول نوفمبر على عدة مبادئ أساسية تقام على أساسها الدولة الوطنية وهي:
الجمهورية – الديمقراطية- والحريات –العدالة الاجتماعية- سيادة الأمة – السيادة التامة للدولة- المبادئ الإسلامية كإطار للدولة – الوحدة المغاربية في إطار الانتماء العربي الإسلامي.
يلاحظ من خلال قراءة البيان عدم توظيفه لمصطلح الحرب أو الثورة بل تضمن عبارات مثل العمل، العمل المحض، والوحدة والعمل و الكفاح التحريري، جاءت في سياق الدعوة إلى النضال الشعبي المسلح، ويمكن أن نرجع ذلك إلى:

- اعتياد المستعمر حين يثور المستعمر اللجوء إلى وصفه بصفة سياسية ايديولوجية خارجية بهدف تزييف الحقائق والتشويش على الرأي العام المحلي والدولي لإخفاء الحقيقة خاصة وأنّ الثورة اندلعت في وضع دولي اتسم بالحرب الباردة وشيوع مصطلح الثورة في المعسكر الشيوعي.
- تخوف الأطراف في الحركة الوطنية المدعوة للانضمام إلى الجبهة من كل ما يوصف بالثورة والثورية بالرغم من أنّ الحركة التي أعلن عن تأسيسها لم يتردد في وصفها صراحة بالحركة الثورية، فقد جاء في نص البيان :" أنّ هدف أي حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحررية.."
- ما نخلص إليه أن بيان الفاتح من نوفمبر أعطى لمصطلحات العمل المحض والكفاح التحرري وغيرها معنى مرادف للثورة بمعناها التحرري في مزج بين العملين السياسي والعسكري، ومع اندلاع أولى العمليات العسكرية نجد انّ ممثلي جبهة التحرير الوطني ومع بداية تفاعل الرأي العربي والعالمي مع القضية الجزائرية لم يترددوا في استعمال مصطلح الثورة الجزائرية أو الثورة الجزائرية.

ورد في البيان التالي " نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنظم إلى الكفاح التحريري دون أدنى إعتبار آخر..." والملاحظ هنا هو الدعوة للإتحاد والتخلي عن التنظيمات الحزبية بالإعلان عن جبهة التحرير الوطني ، باعتبارها حركة تجديدية شعبية ثورية وليست حزبا سياسيا، تجمع القوى الوطنية مهما كان اتجاهها، كما دعا البيان الجزائريين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية وأوضاعهم الاجتماعية إلى الانضمام لصفوف جبهة التحرير الوطني دون قيد أو شرط، وهنا حدد العلاق بين الحركة

والجزائري " إنّ جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك وإذا كانت الجبهة حرصت منذ البداية على وحدة التنظيم، التي حتى وإن كانت لا تعكس وحدة التصور والفكر، فإنها تمثل تجسيدا فعليا لوحدة الهدف " الاستقلال" متجاوزة بذلك حالة التشتت والانقسام التي كانت عليه الطبقة السياسية الجزائرية قبيل اندلاع الثورة وأثارها السلبية على الصعيد الشعبي، وهو الأمر الذي ساعد الإدارة الكولونيالية في مناوراتها ومخططاتها في تكريس الانقسام التي كانت عليه الطبقة السياسية قبل الثورة، وقد ظلت وحدة التنظيم طيلة سنوات الثورة التحريرية تمثل صمام آمان الثورة وهي الوحدة التي انكسرت عندها كل المحاولات الهادفة إلى خلق قوة ثالثة قصد زعزعة وضرب الجبهة كممثل شرعي ووحيد للثورة داخليا وخارجيا وهذا ما يفسر النضج الشعبي والتعطش للحرية.

استهل بيان الأول من نوفمبر بعبارة :" أيها الشعب الجزائري .." وهي عبارة ليست عفوية أو صياغة لغوية أملتها المستلزمات السياسية، فالبيان ينطلق من حقيقة وجود شعب قائم بذاته هو الشعب الجزائري التي كانت أول فقرة في البيان موجهة له وجعلت منه الحكم فيما سيعرض عليه ويدعوه له من مهمة " أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا نعني الشعب بصفة عامة ". وهذا ما يؤكد أن البيان موجه للشعب دون تمييز طبقي أو سياسي أو حزبي أو عرقي منطلقا من حالة التشتت التي كانت عليها الطبقة السياسية التي لا تعكس طموح الشعب الجزائري، الذي اعتبره البيان متحدا حول قضية الاستقلال والعمل وأنه عماد الجبهة داخليا .

كما أكد البيان على البعد السلمي والإنساني إذ لم يتضمن ما يدعم التحريض أو الانتقام من المستوطنين الأوروبيين، بل كان دعوة للسلام وحفظ وحماية حقوق الإنسان بصرف النظر عن جنسه وعقيدته معلنا عن تمسكه بالشرعية الدولية :" الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا." بما يؤكد حرص جبهة التحرير الوطني على الحفاظ على السلم والأمن العالميين والالتزام بالنصوص الدولة والتمسك بالخيار الدبلوماسي لتعزيز تقرير مصير الشعب الجزائري وحماية حقوقه الأساسية.

ولما ان الوسائل السلمية التي ظلت الحركة الوطنية متمسكة بها لم تحرك المجتمع الدولي ولا القوى الاستعمارية في استمرار تنكرها للحقوق المشروعة. لهذا فالبيان " موجه فقط للاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى من أجل دفعه السلمي بحق الشعب الجزائري في الحرية أمام

الاستعمار الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية". في ظل التحولات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وأنّ الانفتاح من منطلق البيان تصفية نظام استعماري وهو ما يجعل منظمة الأمم المتحدة معنية مباشرة بالقضية ومدعوة لتحمل مسؤولياتها، وهنا التزم محرروا البيان على التمسك بالشرعية الدولية، وضم البرنامج السياسي لجبهة التحرير الوطني على تدويل القضية الجزائرية " في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية".

وقد تأكدت الدعوة للسلم في العبارة التالية: " تحاشيا للتأويلات الخاطئة ولتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة...." .

المحاضرة 04: الثورة التحريرية من 1954 - 1956 :

01- تفجير الثورة المسلحة:

حددت الولاية العامة عدد الحوادث ليلة الصفر بـ 30 حادثا أخطرها في الأوراس والقبائل والعاصمة والشمال القسنطيني ووهران، ولم يزد عدد الثوار عن 3000 مجاهد، كما تحركن القوات الفرنسية الاستعمارية واتجهت إلى مواطن الحدث وكان قادتها يظنون أنّ مرتكبوها سراق وقطاع طرق وخارجون عن القانون مدفعون من جهات أجنبية (تونس).

أمام تطورات الأحداث تمّ اعتقال رابح بيطاط في الجزائر العاصمة مارس 1955 الذي عقض بعمر أعمران قائد المنطقة الرابعة وتعاون معه عبان رمضان، بعد أن خرج من السجن بطلب من كريم بلقاسم وقد عمل أعمران على تنظيم المنطقة الرابعة وتنسيق العلاقات والاتصالات بينهما وبين المنطقة الثالثة.

كما عاد آيت حمودة عميروش من فرنسا والتحق بالثورة في عين الحمام ديسمبر 1954 وعمل تحت قيادته المجاهد اعمر آيت الشيخ، إلى أن استشهد وخلفه في منصبه إلى أن عينه كريم بلقاسم على منطقة حوض وادي الصومام التي تمتد من البويرة إلى بجاية.

في وقت ساد فيه القلق والدهشة لدى السلطات الفرنسية بعد الانطلاقة الكبرى لليلة الفاتح من نوفمبر 1954، حيث حاولت التقليل من أهمية الأحداث وسهولة القضاء على مرتكبيها، وهذا ما أكده بلاغ الولاية العامة، ومع سنة 1955 أعلن 46 نائبا جزائريا بالمجلس الجزائري، تم اعتقال واستشهاد ابرز الثوار حيث استشهد ديدوش مراد 1955/01/13 قائد المنطقة الثانية في معركة بوكركر، وأسر مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى، في الحدود التونسية فيفري 1955، واعتقل رابح بيطاط عضو لجنة التنسيق والتنفيذ 1955/03/13 ومع ذلك لم تتأثر الثورة ولم تتوقف عن سيرها رغم سياسة الخنق والتضييق.

02- هجومات الشمال القسنطيني 20 اوت 1955 :

يعد شهر أوت 1955 مرحلة جديدة في زحف الثورة وتقدمها، ففي 20 أوت 1955 وعند الساعة 12:00 عند منصف الليل نظم جيش التحرير الوطني هجوما عسكريا على 40 مدينة من مدن الشمال القسنطيني (سكيكدة، عين عبيد، قسنطينة، وداي الزناتي، القل، الميلية، الخروب.) وتمّ إشعال النيران في محلات المعمرين ومكاتب الشرطة والإدارات الاستعمارية والجندرمة والثكنات ... ما أحدث هلعا في الجهاز الاستعماري، الذي تأكد انه أمام ثورة ذات أهداف لا يمكن أن تقهر في وقت كانت الجبهة الداخلية تعاني من قلة مناضلي جبهة التحرير الوطني قليلون ويعملون في سرية في إطار محدود، تتميز بالحذر والغموض الذي كان يكتنف الثورة لدى بعض السكان البعدين نظرا لضعف جهاز الثورة الإعلامي. أما سياسيا كان العمل المسلح مفاجأة لمعظم الحركات السياسية التي كانت متناحرة على نفسها، ترى في العمل المسلح مغامرة طائشة في وقت تحركت فيه الولاية العامة وأجرت اتصالات مع بعض الأشخاص من أجل تطبيق إصلاحات داخل التنظيم الاستعماري.

وفي الخارج كانت القضية على وشك أن تعرض على هيئة الأمم المتحدة لتناقش مبدأ تسجيلها في جدول أعمالها وكان لابد للثورة أن تبرهن على قوتها وأهمية أهدافها، وتنفي ما يروجه الاستعمار من أنها ليست ثورة وأنها تمرد غير شرعي تتزعمه عصابات من قطاع الطرق واللصوص أو كما يسميهم فلاقة... ، في وقت حل فيه موعد راس السنة الهجرية الجديد وهو عيد المسلمين عام 1375 هـ وحلت معه الذكرى الثانية لخلع السلطان المغربي محمد الخامس عن عرشه، ورأت الثورة ان تؤكد على الترابط المغاربي، وان تجسد في إطار أعمال ثورية رائعة تهز أركان الاستعمار والوجود الاستعماري البغيض.

ونظرا لهذه الظروف قرر مسؤولو الثورة في الولاية الثانية أ يقوموا في 20 اوت 1955 القيام بأعمال ثورية جريئة تحطم الاطار الذي كان الاستعمار الفرنسي يريد ان يبقي فيه القضية الجزائرية وتخرج إلى المستوى القومي والدولي، ما يعطي روح جديدة للثورة وإحداث القطيعة بين الشعب والجهاز الاستعماري وقطع خط الرجعة على المترددين.

كان لهجومات الشمال القسنطيني صدى بالنسبة للثورة والاستعمار، بالنسبة للاستعمار أصيب بالخيبة ما أثر على نفسية الجنود وانتشار روح التمرد والعصيان حيث تمرد أكثر من 400 جندي فرنسي من سلاح الطيران في محطة ليون بفرنسا ورفضوا الذهاب للجزائر، كما تمرد أكثر من

20 جندي في فرقة المدفعية في كنيسة سان سيفيران ووزعوا منشورات أعلنوا فيها معارضتهم عن استخدامهم كأداة لتنفيذ سياسة همجية ينكرها أغلب الفرنسيين المتحررين. في وقت واصلت الثورة زحفها وسيرها إثر انتصارات 20 أوت 1955، ففي شهر سبتمبر جرت معركة الجرف الأول بجبال النمامشة في الأوراس حقق فيها جيش التحرير انتصارات فقتل حوالي 400 جندي فرنسي وحطم 04 طائرات.

وفي نفس السنة ومن أجل ضمان استمرار الثورة وتوسيع عمليات جيش التحرير لتشمل جميع أنحاء البلاد، وبهدف تشتيت قوات الاحتلال وإضعاف نشاطه ومنعه من التجمع حتى لا يحصل حصار أو ضغط على منطقة واحدة وبهدف كسب أنظار العالم في الأمم المتحدة وكسب المؤيدين، بحيث تمّ تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة واضطر الوفد الفرنسي إلى الانسحاب من المنظمة الأممية في 1955/10/02 محتجا على ما أسماه دجلا والتدخل السافر في الشؤون الفرنسية الداخلية، ولهذا الاعتبار تمّ فتح 1955/10/01 جبهة جديدة للعمليات العسكرية في منطقة وهران، حيث حدثت في نفس اليوم أحداث إرهابية واسعة في منطقة تلمسان، ما دفع كتائب جيش التحرير إلى مهاجمة الثكنات العسكرية ومراكز جيش الاستعماري ما أدى إلى انتشار الذعر في صفوف القوات الفرنسية، ما أدى إلى انتشار التمرد في صفوف المجندين ورفضوا الذهاب إلى ما أسموه " الموت الأحمر بالجزائر" كما شدت هذه الأحداث أنظار الرأي العام العالمي، فغيرت الكثير من الدول نظرتها تجاه فرنسا، واعترفت بقوة الثورة وأصالة أهدافها . وما يدل على قوة الثورة وتغلغلها في مختلف الطبقات من الشعب والمدن والقرى هو فرار مصطفى بن بولعيد من سجن قسنطينة بصحبة 11 مناضلا يوم 1955/11/11.

ومع سنة 1956 تأكدت الأحزاب السياسية التي كانت في موقف التردد بين التأييد أو الحياد، بأن الثورة ذات أهداف واضحة " الاستقلال الوطني والسيادة الكاملة" ومن أجل ذلك طالبت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في منتصف جانفي 1956 بضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر وإعادة الشرعية الوطنية للشعب الجزائري، وأعلن فرحات عباس تأكيده وعزمه على مساندة القضية التي تدافع عنها جبهة التحرير الوطني، وفي نفس السنة أسست الجبهة بعاصمة الجزائر الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 1956/02/24 وانضوى تحت لواءه 20.000 عامل في وقت تكاثرت الإمدادات والنجدات العسكرية الفرنسية بهدف القضاء على الثورة، ونتيجة لذلك وزعت

جبهة التحرير الوطني منشورا عاما في كامل أنحاء البلاد ودعت فيه الشعب لليقظة، وفي افريل 1956 حصلت معركة الجرف الثانية حيث حقق جيش التحرير الوطني انتصارات وقتل حوالي 340 جندي وحطم العتاد الحربي، واستعمل الجيش الفرنسي قنابل النابلم وفي وقت أعلنت كتلة 61 نائبا جزائرياً في المجلس الجزائري استقالة أعضائها من ذلك المجلس احتجاجا على حرب الإبادة، حيث أعلن فرحات عباس واحمد فرانسيس وأحمد توفيق المدني انضمامهم إلى الجبهة بصفتهم الشخصية لا الحزبية في مؤتمر صحفي عقد بالقاهرة، وبذلك انضمت كل الهيئات والمنظمات السياسية تحت لواء جبهة التحرير الوطني، وفي 19 ماي 1956 أعلن الطلبة الجزائريون عن إضراب عام حيث هاجروا مقاعد الدراسة في الجامعات والمعاهد وتوجهوا للجبال دعما لكفاح شعبهم وثورتهم.